انه لو كذبه سقط حقه واختلف هل يكون لبيت
المال لانه كمال لا مالك له الماوردي وهو ظاهر الرافعي
عندنا او يسلم لمدعيه اذ لا منازع له فيه وبيت المال
لم يحرج حتى يترافع الامام عنه كما قيل فيما لهذه السلامة
فاخذ متمم فانه تقضي به لمدعيه بعد الاستيناء والا
يأس من طلبه او يبقى بيد حائزه اقوال انتهى س
واصله للشيخ والظاهر القول الثاني لان ملكه دائر
بين المقر والمقر له والمدعى فيما يظهر فاذا انتفى
ملك المقر والمقر له بقي للمدعي ح وان استحلف واحد
بينة حاضرة او كالجمعة يعلمها العالم سمع ر يعني ان
المدعي اذا كانت له بينة حاضرة او غائبة مسافة اثنانية
ايام ونحوها ذهابا وايابا وهو عالم بها وحلف المدعي
عليه فانه لا تقبل بينته بعد ذلك اذا حضرت ثلاثة
ما استحلف خصمه لاعلى اسقاطها فلذا اسقطت بمجرد
الحلف وان لم يصرح بالاسقاط كما هو ظاهر لام للوقت
وهو حمل الاكثر للمدونة واما ان لم يعلم بها فله القيام
بها والقول قوله في نفي العلم مع يمينه افاده محشوان
فقوله وان استحلف اي وحلف بالفعل وليس
المراد ان مجرد الطلب مسقط لقيام البينة فان قيل
هذا مكرر مع قوله فيما مر وان نفاها واستحلفه فلا
بينة له الا لعذر كنسيان قلت لا لانه هنا افاد
تفصيلا لم يفده هناك ح وان نكل في مال وحقه
استحق به بيمين ان حقق س فاعل نكل هو من
توجهت عليه اليمين والمعنى ان من توجهت
عليه اليمين في مال او في حق مالي كاجل وخياره

ونكل

ونكل عنها استحق الطالب الحق بالنكول مع اليمين فالمجرور
بالباء يرجع للنكول والباء بمعنى مع اي استحق
الحالف المال بالنكول مع اليمين فان نكل عن اليمين ولم
يحلف مع النكول سقط حقه ويحل لوجوه اليمين على
الطالب بعد نكول المطلوب بحيث يحقق الطالب المدعوى
اما ان كان موجب اليمين التهمة فانه لا يحتاج ليمين الطالب
بل يقوم المطلوب بمجرد نكوله لان المشهور توجهها
وعدم انتقالها ح وليس الحاكم حكم س الضمير المضاف
اليه محكم يرجع للنكول والمعنى ان الحاكم يجب عليه ان
يبين حكم النكول للمدعي عليه بل يقول له ان تكلف
حلف المدعي واستحق وهذا شرط في صحة الحكم للغرار
في محله للمدعي عليه ح ولا يمكن منها ان نكل س اي يمين
المدعي حيث كان مدعيا او مدعى عليه
فنكل عنها حتم اراد بعد ذلك ان يحلفها فانه لا يجاب
الى ذلك لان نكوله دليل على صدق خصمه وبتم نكوله
بقوله لا الحلف او بقوله لخصمه احلف استظهر ويتمادى يجب
على الامتناع من الحلف فحوله ان نكل عند السلطان ان
اعتبره ح بخلاف مدعي التزامها ثم رجع ر اعجان له ذلك
ويمكن منها قبل الحلوف بعد مدعى عليه وذلك لانه
المتوهم اذ ربما يقال انما التزمها تغلبا للمدعي
حتى يجيء عنه بغرم بخلاف المدعي اذا اقام شاهدا
واراد ان يحلف ثم رجع فانه لا يتوهم عدم قبول رجوعه
وقد يقال ان نسخة مدعي صواب وذلك لانه قد يتوهم
ان المدعي عليه اراد الحلف ثم رجع كان ذكر قرينة على
ان الحلف غير ثابتة وليس له يمين على المدعي عليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)